النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

وثيقة توجيهية
للتغطية الإخبارية والإعلامية
للانتخـــابـــات الرئاسية 2024

الفهرس

تمهيد..... 07
عن هذه الورقة التوجيهية.....08
الجزء الأول: التغطية الإخبارية والإعلامية في سياقاتها المتعددة.....10
الجزء الثاني: مبادئ توجيهية لتغطية الانتخابات الرئاسية:..... 17
الجزء الثالث : توصيات.....27

"يلتزمُ الصُحفي بالسعي إلى الحقيقة وبالعمل على إبلاغها إلى الرأي العام في إطار حقه في النفاذ إلى المعلومة".

المبدأ الأول لميثاق شرف المهنة

" تخضع الحملة إلى المبادئ الأساسية التالية: .... حياد وسائل الإعلام الوطنية ... عدم المساس بحرمة الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية للمترشحين .... عدم الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصّب والتمييز."

الفصل 52 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء

يلتزم الحاصل/ة على الإجازة باحترام المبادئ العامة لحرية التعبير والاتصال واستقلالية التحرير وكذلك المبادئ المنصوص عليها بكراس الشروط. « (الفصل 21)

«يلتزم الحاصل/ة على الإجازة بضمان نزاهة المعلومة، وتعددية الأفكار والآراء وتوازنها بكل موضوعية وذلك في كل البرامج، دون المساس بحرية الصحفيين. ويلتزم كذلك بالحفاظ على استقلاليته واستقلالية الخدمة موضوع الإجازة إزاء كل حزب سياسي»
(الفصل 22) .

من كراس الشروط للحصول على إجازة إحداث واستغلال قناة تلفزية خاصة وإذاعة خاصة وإذاعة جمعياتية بالجمهورية التونسية، القسم الثالث: الالتزامات المتعلقة بالمضامين الإعلامية، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري

تمهـــيد

تقدم هذه الوثيقة التوجيهية للهيئات التحريرية الصحفية وللمؤسسات الإعلامية المبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية، لضمان تغطية مهنية للانتخابات الرئاسية توفر خدمة صحفية قائمة على معايير الحرية والتعددية والمساواة على امتداد المسار الانتخابي.

إن التغطية الصحفية والإعلامية تمثل خدمة عامة بالمعنى العام للناخبين التونسيين وللرأي العام عموما وهي جزء لا يتجزأ من ديناميكية هذا الحدث الانتخابي، خدمة توفر إخبارية متكاملة عن المترشحين وعن البرامج وعن وقائع الحملة الانتخابية بشكل عام وتنظم أيضا النقاش الانتخابي والسياسي.

وتمثل التغطية الإخبارية والإعلامية مؤشرا صادقا مضاعفا على مدى نجاح المؤسسات والنخب والمجتمع في تكريس الديمقراطية، وعلى توفق الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية والمؤسسات الإعلامية في تكريس قيم المهنية.

لكن وبالنظر للسياق السياسي والاجتماعي المخصوص في تونس الذي ستدور فيه وقائع هذا الحدث الانتخابي وما يحيط بالعمل الصحفي من صعوبات وتعقيدات متزايدة، تضيف هذه الوثيقة إلى المبادئ التوجيهية إطارا يوضح الصعوبات التي من شأنها أن تترافق مع عمل الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية، وذلك من أجل الوعي بالظروف الواقعية لتغطية هذا الحدث، والتعامل معها كتحديات تزيد الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية تمسكا بمقومات المهنية.

زياد الدبار، نقيب الصحفيين

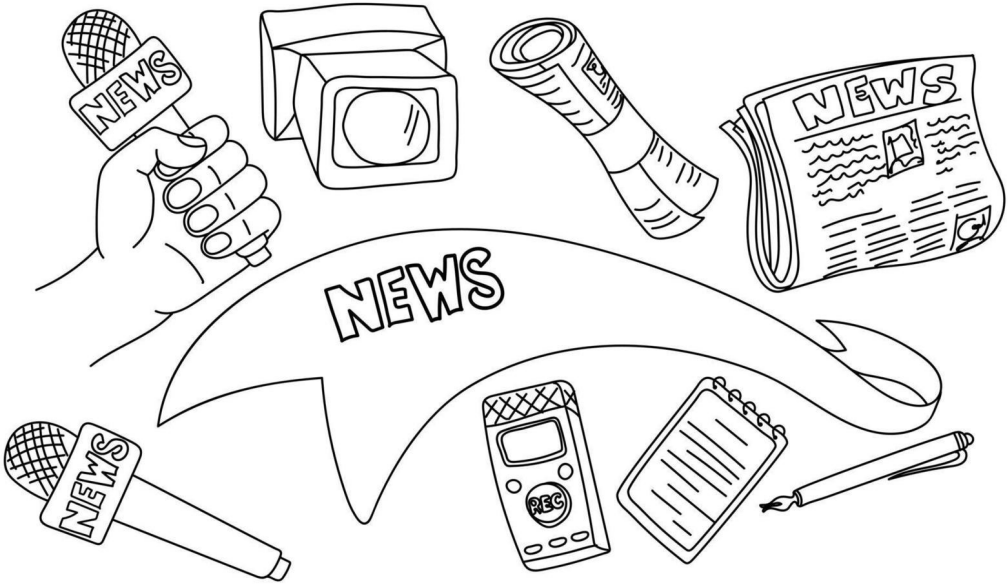

عن هذه الورقة التوجيهية

صممت هذه الورقة التوجيهية بشكل جماعي داخل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وأطرها، وهي ليست وثيقة تقنية محضة بما انها تقدم رؤية النقابة للانتخابات الرئاسية لسنة 2024 من وجهة نظر المبادئ العامة التي تدافع عنها النقابة في أفق المبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية التي تقوم كلها على واجب «السعي إلى الحقيقة» الذي يتأسس عليه ميثاق شرف النقابة وأخلاقيات الصحفيين/ت وأدوارهم في المجتمع .

والوثيقة التوجيهية لا يجب في أي حال من الأحوال أن تعوّض النقاش المهني الضروري داخل الهيئات التحريرية الصحفية في كل المؤسسات الصحفية والإعلامية (صحافة مكتوبة وإلكترونية وسمعية بصرية عمومية وخاصة وجمعياتية) ، بما أنه نقاش لا بديل عنه لضمان جودة

الأداء التحريري وخضوعه إلى المبادئ الأخلاقية والمعايير المهنية في إطار فلسفة التعديل الذاتي.
وتتكون هذه الوثيقة من ثلاثة أجزاء تتناول المسائل التالية.

الجزء الأول: التغطية الإخبارية والإعلامية في سياقاتها المتعددة ، والاختبارات المتنوعة التي يواجهها الجميع، إضافة إلى التحديات ذات الصبغة القانونية والإجرائية والتحديات المهنية والتحديات السياسية.

الجزء الثاني : خُصص لعرض المبادئ التوجيهية لتغطية الانتخابات الرئاسية. ويتناول مسائل الحدث الانتخابي وتنظيم هذه الانتخابات والتنافس الانتخابي. كما يعرض هذا الجزء القيم المؤسسة للتغطية الإخبارية الصحفية أي المساواة والحرية والتعددية. كمل يُفصّل مبادئ والتزامات الصحفيين والهيئات التحريرية الصحفية والمؤسسات الإعلامية تجاه أطراف التنافس الانتخابي والناخبين والرأي العام وتجاه المهنة الصحفية وقيمها.

أما الجزء الثالث والأخير فتقدم فيه الوثيقة توصيات إلى الفاعلين في المسار الانتخابي وإلى المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية على وجه الخصوص وإلى المؤسسات الصحفية والإعلامية بشكل عام وإلى الهيئات التحريرية الصحفية.

الجزء الأول: التغطية الإخبارية والإعلامية في سياقاتها المتعددة

اختبارات متعددة يواجهها الجميع:

ترى نقابة الصحفيين التونسيين أن الانتخابات الرئاسية المرتقبة في السادس من أكتوبر، وبالنظر للسياق السياسي والاجتماعي الذي تجري فيه، وباعتبار موقعها فيما تبقى من مسار الانتقال السياسي في تونس إنما تتجاوز كونها موعدا سياسيا للتعبير عن إرادة الناخبين، لتصبح اختبارا عميقا متعدد المستويات.

فهي اختبار على الصعيد السياسي لمدى قدرة الساحة السياسية اليوم من شخصيات وأحزاب وتيارات ومؤسسات على ضمان التنافس النزيه والحر والتعددي والمتساوي، وعلى الالتزام بالقواعد القانونية والأخلاقيات، وصولا إلى القدرة على إعطاء معنى حقيقي وليس شكلي للديمقراطية، خاصة وسط التساؤلات الجدية عن ظروف المشاركة السياسية من حرية تعبير وضمانات قانونية واستقلالية للمؤسسات.

كما يشكل هذا الحدث الانتخابي اختبارا اجتماعيا مهما على صعيد التصورات التي يحملها الناخبون التونسيون اليوم عن الانتخابات ودورها وقدرتها على تحقيق تطلعاتهم والمساهمة في حل الأزمات الراهنة، كما تطرح أسئلةٌ عن مدى دراية المواطنين بتفاصيل الحياة السياسية والظروف التي سيدور فيها التنافس، ومدى قدرتهم

على الوصول إلى المعلومات الموثوقة وتلقي الرسائل السياسية وإدراك الرهانات، وهو ما سينعكسُ على الثقة في العملية الانتخابية والاقبال على التصويت.
كما أن هذه الانتخابات الرئاسية المرتقبة تشكل اختبارا مهنيا من الطراز الأول أمام المجتمع الصحفي، فالمناخ السائد والتطورات على الساحة السياسية والقضائية، وتعاطي الحكومة وأجهزتها مع أصناف المؤسسات الإعلامية وقضاياها ومشاغلها، ونظرة الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات للعلاقة مع الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية من خلال المحددات التي وضعتها لتغطية الانتخابات، وواقع انحسار النقاش العام مع التراجع المقلق للبرامج السياسية وبرامج الحوارات والمناظرات التي تتناول بالتحليل والتقييم القضايا والأحداث السياسية في مختلف المؤسسات الإعلامية ، كلّ ذلك يشكلُ تعقيدات مختلفة وتحديات متزايدة أمام الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية / والمؤسسات الإعلامية، في حين كان يُفترض أن الحقل الصحفيّ تمكن منذ سنة 2011 وعلى امتداد المواعيد الانتخابية المتعاقبة من مراكمة خبرات ومقومات وتقاليد تتيحُ أولا توفير تغطية صحفية مهنية لهذا الحدث الانتخابيّ، وثانيا المشاركة الفعالة في النقاشات التي تتناول القضايا المهنية من معايير وظروف إنتاج.
لذلك ينشغل الحقل الصحفي اليوم بمدى القدرة على توفير تغطية تعكسُ الحقائق على الساحة السياسية، والقدرة على التناول الحر للقضايا والسجالات التي تشغل الناخبين والسياسيين، وبكيفية مراقبة سير العملية الانتخابية منذ بدء المسار الانتخابي وصولا ليوم التصويت فإعلان النتائج، لذا نذكر هنا بأبرز التحديات التي تواجه الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية /ت والمؤسسات الإعلامية

، وأيضا بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها تغطية الانتخابات وما يقع على عاتق الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية وأصناف المؤسسات الإعلامية من مسؤوليات والتزامات.

التحديات التي تواجهها الهيئات التحريرية الصحفية والمؤسسات الإعلامية خلال تغطية الانتخابات:

من المهمّ بالنسبة للهيئات التحريرية الصحفية والمؤسسات الإعلامية إدراك التحديات الكثيرة التي تترافقُ مع تغطية هذا الحدث الانتخابي والوعي بأبعادها وانعكاسها على عملها على الصعيدين التحريري والتنظيمي، وهي تحديات ذات صبغة قانونية وإجرائية وكذلك مهنية وسياسية بشكل عام. وترى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أنه من المهمّ أخذ هذه التحديات بعين الاعتبار في مختلف مراحل العمل الصحفي بدء من ضبط خطط التغطية، ومرورا بالمسائل التحريرية ومعالجة الأحداث، أو على صعيد تخصيص الموارد وضبط الأولويات.

تحديات ذات صبغة قانونية وإجرائية:

أبرز هذه التحديات غياب الهيئة التعديلية عن مراقبة هذا الحدث والمشاركة في تنظيم تغطيته وذلك لأول مرة منذ 2014، مما يثير أسئلة بشأن مسألة الحياد والاستقلالية تجاه تنظيم العمل الصحفي خلال تغطية الانتخابات وتقييمه، وهو ما تعبر عنه الأحكام الجديدة التي أضافتها الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بشأن تغطية أصناف المؤسسات الإعلامية للانتخابات، فضلا عن النبرة التي اتخذتها هذه الأحكام وذلك ضمن القرار الجديد المنقح لقرار الهيئة السابق الذي يعود إلى سنة 2018.

وإثـر تنقيـح القانـون الانتخابـي سـنة 2022 أصبحـت الهيئـة العليـا المستقلة للانتخابات تختص وحدها في وضع القواعد المتعلقـة بتغطيـة الحملـة الانتخابيـة مـن طـرف مختلـف أصنـاف المؤسسـات الإعلاميـة ، بـل وذهبـت الهيئـة إلى أبعـد مـن ذلـك عبـر احتـكار تنظيـم المناظـرات بيـن المترشـحين/ ات للانتخابـات ومراقبـة المحتـوى الإعلامـي وتقييمـه واتخـاذ الإجـراءات في شـأنه وتصنيـف مـا قـد يُعتبـر تجـاوزا أو خطـأ أو جريمـة انتخابيـة.

وبعـد أن كان إعـلام النيابـة العموميـة يتـم عنـد الحاجـة ومـن قبـل الهيئـة العليـا المسـتقلة للاتصـال السـمعي البصـري، أصبحت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات هي التي تتولى وحدهـا إشـعار النيابـة العموميـة بـكلّ المحاضـر والشـكايات المتعلّقـة بشـبهة ارتـكاب جرائـم انتخابيـة مـن قِبـل أصنـاف المؤسسـات الإعلاميـة بمختلِـف أصنافهـا. ووصـل الأمـر حـد تخويـل الهيئـة لنفسـها أن تطلـب مـن القضـاء الاسـتعجالي إيقـاف بـث أي مضمـون إعلامـي تعتبـره مخالفـا للقانـون في حيـن أن هـذا الاختصـاص موكـول للهيئـة العليـا للاتصـال السـمعي والبصـري وحدهـا بموجـب المرسـوم عـدد 116

وإذ نذكّـر هنـا بأسـف شـديد باسـتبعاد شـبه كلـي للمرسـوم 115 المنظـم لحريـة الصحافـة والطباعـة والنشـر مـن أي إجـراءات قضائيـة تختـص بعمـل أصنـاف المؤسسـات الإعلاميـة والهيئـات التحريريـة الصحفيـة، فـإنّ تحديـا جديـدا بـارزا يفـرض نفسـه وهـو غمـوض المرجعيـة القانونيـة التـي مـن شـأنها إدارة أي خلافـات أو تشـكيات تتعلـق بتغطيـة الانتخابـات، حيـث تكتفـي الهيئـة العليـا المستقلة للانتخابـات في قرارهـا المنقـح باعتمـاد صيغـة تقـول إن هيئـة الانتخابـات تُخضـع المخالفيـن إلـى « التشـريع الجـاري بـه العمـل» دون أي توضيـح آخـر.

إضافـة إلـى هـذا الجانـب المتعلـق بالإطـار القانونـي المنظـم

لتغطية الانتخابات، يجدر التذكير بتحدّ إضافي تواجهه الهيئات التحريرية الصحفية وأصناف المؤسسات الإعلامية وهو حالة الخوف والتردد التي تزداد كل يوم في المجتمع مع توسيع استخدام المرسوم 54 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال في ملاحقة الصحفيين/ت قضائيا، إما عبر التتبعات أو حتى السجن وذلك بمناسبة القيام بعملهم الصحفي وفقا لما تمليه مبادئ حرية التعبير والإعلام والحق في الاتصال.
ومن حق الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية أن يطرحوا في هذا المستوى أسئلة عما إذا كان بمستطاع المنظومة القانونية من دستور وتشريعات توفير الحماية اللازمة لهم للقيام بدورهم.

تحديات مهنية:

يعيدُ حدث الانتخابات الرئاسية إلى الواجهة القلق المتزايد لدى أصناف المؤسسات الإعلامية والصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية من استبعاد الهيئات التعديلية تماما من أي دور. كما يعيد هذا الحدث تسليط الضوء على الضغوط مختلفة المظاهر من قبل السلطة التنفيذية وممثليها أو من عديد مراكز القوى في البلاد، سواء في شكل إجراءات أو تشريعات أو عبر ممارسات فردية، ما انفكت تحُدّ بشكل متزايد من الظروف الطبيعية للعمل الصحفي، بدءا من الحرمان من النفاذ إلى المعلومات والمصادر وصولا إلى تقييد حرية الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية /ت في التعبير وفي تناول القضايا الأكثر أهمية في السياق الانتخابي سواء ما يتعلق بالمترشحين أو ظروف التنافس أو الممارسات المتصلة بالحملات وتمويل الأنشطة السياسية أو الخطاب السياسي والتأثير على الرأي

العام، وهو ما يضيق من هامش العمل المهني المستقل بالنسبة إلى المسؤولين التحريريين والمؤسسات الإعلامية. كما تذكر نقابة الصحفيين بالتشكيات المتواترة من داخل مؤسسات الإعلام العمومي من تدخل الإدارة في الجوانب التحريرية أو تدخل السلطة التنفيذية عبر سياسة الاملاءات. هذه الأوضاع تترافقُ مع تحد على درجة كبيرة من الأهمية هو الانتشار اللافت على الشبكات الاجتماعية لما يعرف بالأخبار المضللة والموجهة لدى تداول قضايا أو أحداث أو طرح تساؤلات ذات صبغة سياسية واجتماعية مع ما يشكله ذلك من انعكاس خطير على الجمهور ووعيه وثقته في الحياة السياسية بشكل عام.
ويتوجبُ على الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية ومسؤولي المؤسسات الإعلامية الوعي بهذه التحديات ولفت النظر إليها إضافة إلى واجب التمسك بميثاق المهنة والتقيد بالمبادئ والالتزامات التي يطرحها الصحفي على نفسه إزاء الجمهور والصحافة.

تحديات سياسية:

لا يمكن عرض التحديات التي يواجهها الصحفيون/ت الهيئات التحريرية الصحفية في القيام بعملهم عموما وتغطية الانتخابات على وجه الخصوص دون التذكير بما يحفل به المجال العام من مظاهر توتر وقلق، وذلك أولا: بسبب أزمات مختلفة تخيمُ على المناخ الانتخابي مثل الاعتقالات والملاحقات القضائية لشخصيات سياسية، أو الاستقطاب الحادّ في المجال السياسي بين من يتولون الدفاع على الخيارات السياسية للسلطة التنفيذية، ومن يحذرون من مظاهر الانسداد السياسي ومخاطر المساس بالحريات الفردية والعامة.

القضايا الشائكة التي تشغل الرأي العام مثل الهجرة وما يكتنف واقعها ومآلاتها من غموض، أو المظاهر المختلفة للأزمة الاقتصادية، خاصة مع عدم تقديم الاتصال الحكومي أي إجابات ضافية عن تساؤلات الرأي العام والصحفيين/ت.
نضيف إلى ذلك حالة من عدم الوضوح التي مازالت تحيط بالشكل المؤسساتي الجديد الناجم عن الانتخابات الماضية من مجالس محلية وجهوية وأقاليم، وعلاقته بالسياقات الانتخابية اليوم، وعلاقته بباقي السلط والمؤسسات في البلاد، فضلا عن عدم وجود أي تقييم جدّي وواقعيّ لهذه التجربة ومآلاتها.
تساعد هذه التحديات متعددة المستويات التي عرضناها هنا على شرح السياق الذي ستنتظمُ فيه التغطية الصحفية الانتخابات الرئاسية، وهي إطار عامٌ لفهم التعقيدات التي قد تحيط بعمل الصحفي على الميدان، ولكن مهما كانت وطأة هذه التحديات فلا يجبُ أن يؤدي الوعي بها بأي حال إلى تقييد حرية العمل الصحفيّ أو الركون للرقابة الذاتية، أو أن تدفع هذه التحديات إلى تخلي الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية والهيئات التحريرية الصحفية عن الالتزامات المهنية، أو تخلي أصناف المؤسسات الإعلامية عن مسؤوليتها الاجتماعية ودورها في المجال السياسي.

الجزء الثاني: مبادئ توجيهية لتغطية الانتخابات الرئاسية:

تعبر هذه المبادئ التوجيهية والمحددات المقدمة هنا عن قواعد العمل الصحفي وقيمه المتعارف عليها، وهي تستندُ إلى الأخلاقيات المهنية وإلى الالتزامات المختلفة كما عرّفتها المواثيق والنصوص التي يتقاسمها الصحفيون على الصعيد الدولي أو المحليّ، وذلك من أجل تمكين الجمهور من الاطلاع على مجريات المسار الانتخابي في إطار حقه في الإعلام ولفهم أحاثه ورهاناته ونتائجه على الحياة العامة. عبر عمل صحفي يتسم بالدقة والتوازن، وعلى رأس هذه الالتزامات التي تقوم عليها هذه المبادئ الالتزام بالسعي إلى الحقيقة وإبلاغها للرأي العام.

مبادئ عامة ومحاور اهتمام رئيسية:

ما هو الحدث الانتخابي؟

التغطية الإخبارية الصحفية للانتخابات الرئاسية في تونس، وعلى غرار التناول الصحفي لسائر المواعيد الانتخابية لا تختزلُ في يوم الاقتراع، فوصف ظروف التصويت ومآلاته على صعيد النتائج هو جزء من الحدث الانتخابي ولا يمكن فهم هذه النتائج وقراءة مؤشراتها دون مواكبة كامل المسار، لذا يجب ان يُسلّط الضوء عبر خطة التغطية وتوزيع القدرات والموارد والجهود، على كامل المسار الانتخابي الذي يبدأ مع بدء الفترة الانتخابية وما تشهده من تصريحات مواقف وإعلانات وما تشتملُ عليه من معطيات

وجوانب إجرائية، ثم الحملات الانتخابية بمختلف أنشطتها ومظاهرها، وصولا إلى يوم الاقتراع ثم إعلان النتائج، مع الأخذ بعين الاعتبار الصمت الانتخابي ومحدداته.

كيف تنظم هذه الانتخابات؟

يشكل الاطلاع على الجوانب التنظيمية للانتخابات واحترام القوانين من قبل الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية خطوة حاسمة قبل ضبط مخطط التغطية والتوجه إلى الميدان، لذلك يجب على الصحفي ووسيلة الإعلام الاطلاع بشكل تفصيلي على القوانين والنصوص المنظمة للانتخابات، والتأكد من الإلمام بالإجراءات التي تخص المترشحين والناخبين ودور المؤسسات وكيفية توزيع الدوائر أو الجوانب الجزائية من مخالفات وجرائم انتخابية، أو المحددات المتعلقة بالمواعيد وبضوابط الحملات : (مرسوم عدد 55 لسنة 2022 مؤرّخ في 15 سبتمبر 2022 يتعلّق بتنقيح القانون الأساسي عدد المتعلّق بالانتخابات والاستفتاء + قرار الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عدد 544 لسنة 2024 المتعلق بقواعد وإجراءات الترشح للانتخابات الرئاسية). إضافة إلى الاطلاع على المحددات القانونية للتغطية الإعلامية التي حددتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في قرارها المتعلق بضبط القواعد والشروط التي يتعين على أصناف المؤسسات الإعلامية التقيد بها خلال الحملة الانتخابية وحملة الاستفتاء.

على ماذا يدور التنافس؟

مع كون الانتخابات الرئاسية المقبلة اختيارا بالاقتراع الحر المباشر لشخصية ترأس الجمهورية التونسية من بين مترشحين متنافسين، إلا أن التعاطي معها والتخطيط لتغطية محطاتها المختلفة ومعالجة القضايا المرتبطة

بهـا يجـبُ أن يتجـاوز هـذا البعـد نحـو إدراك الرهانـات التـي يـدور حولها التنافـس الانتخابي والسياقات التـي تؤثـر فيـه، أولا بالاطـلاع الجيـد علـى مـا يعطيـه الدسـتور الجديـد مـن صلاحيـات للرئيـس إزاء سـائر السـلطات ومـا يعطيـه الدسـتور أيضـا مـن تعريفـات جديـدة للنظـام السياسـي وكيفيـة عمـل المؤسسـات والعلاقـات بينهـا، وثانيـا بالاطـلاع علـى هويـة المترشـحين بشـكل موثّـق وتفصيلـي ومعرفـة المسـارات والسياقات لتقييم موقعها ضمن التنافس الانتخابي بشكل واقعـي والتمكـن لاحقـا مـن التعامـل معهـا بـأدوات تحليليـة واستقصائية تمكـن مـن توضيـح إذا كان التنوع في الترشـحات يجسـد التعدديـة والتنافـس أم هـو شـكلي لا يعكـس الواقـع.

القيـم الكبـرى التـي تقـوم عليهـا التغطيـة الصحفيـة الإخباريـة:

أولا: المساواة

تساهم الصحافـة في ضمـان انتخابـات حـرة ونزيهـة وتعدديـة قائمـة علـى مبـدأ المسـاواة بيـن جميـع المترشـحين/ات. إن مبـدأ المسـاواة مبـدأ أساسـي ودسـتوري لا تكـون الانتخابـات حـرّة وتعدديـة ونزيهـة دونـه، فالمسـاواة تشـمل الناخبيـن/ات أنفسـهم عندمـا تتسـاوى أصواتهـم مهمـا كانـت الاختلافـات الاجتماعيـة والثقافيـة التـي يمكـن أن تفرقهـم. كمـا ان المترشـحين/ات أنفسـهم متسـاوون في الحقـوق والواجبـات مهمـا كانـت تجاربهـم ومسـاراتهم وتصوراتهـم عـن أنفسـهم. إن المسـاواة مـن هـذا المنظـور هـي القيمـة الأساسـية التـي تعبّـر بشـكل أصيـل وصريـح علـى ديموقراطيـة الانتخابـات بمـا أن الديموقراطيـة هـي المسـاواة بيـن كل المواطنيـن/ت.
مـن المنظـور الإعلامي التنظيمي البحت فإن المسـاواة تتمثل

في نفاذ المترشحين/ات إلى أصناف المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة بالقدر ذاته وفق مبدا المساواة. وهذا المبدأ هو الذي انتظمت على أساسه التغطيات الإعلامية للانتخابات الرئاسية السابقة. وبناء على هذا فإن النزاهة بما أنها قيمة صحفية تتمثل أيضا في أن تعامل الصحافة والإعلام كل المترشحين بالمعايير ذاتها دون تمييز من منظور كمية الزمن التي يحظى بها المترشحون/ات على مستوى التغطية أو الحوار، ومن منظور المعاملة التحريرية أيضا. أما الإخلال بقيمة المساواة فيعني التلاعب بإرادة الناخبين/ت والتأثير عليها بل وإفسادها بتحويلها إلى إرادة غير مستنيرة عالمة بتوجهات المترشحين/ات وخياراتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ولا بد من التأكيد ههنا الى ان الصحافة والاعلام يمثلان خدمة اساسية يحتاجها الناخبون/ت قبل المترشح بما انها تمثل بالنسبة اليهم الوسيلة المثلى للحصول على معلومات عن المترشحين/ات ومعارف عن البرامج والقضايا المطروحة في المسار الانتخابي.

ثانيا: الحرية

إن الحرية هي القيمة الثانية المؤسسة للديموقراطية الحقيقية. يعبر المواطنون/ت عن آرائهم بحرية ويقترع الناخبون/ت بحرية ودون إكراه، إذ لا يمكنهم الإدلاء بأصواتهم بكل حرية في صورة ما إذا وقع إيقاعهم في الغلط بخصوص جوهر البرامج الانتخابية لمختلف المترشحين/ات ومدى واقعيتها وصدقيتها في سياق تطغى عليه الوعود الزائفة. فلا معنى للصحافة دون حرية التي تمثل الشرط الأول التي يحتاجه الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية /ت للاتصال بالمصادر والحصول على المعلومات والتنقل في الفضاء العام لإنجاز

الريبورتاجات والتحقيقات في الاجتماعات الشعبية وكل الفعاليات التي يعقدها المترشحون/ات وإنتاج الأخبار وفق المعايير المهنية دون خوف من العقاب الذي يمكن أن يسلط اعتباطيا عليهم والذي بسببه يتم استبطان الرقابة الذاتية. إن أداء الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية لأدوارهم في المسار الانتخابي يحتاج إلى الحرية أولا بما انها حق اصيل بالنسبة إليهم كمواطنين /ت.

ثالثا: التعددية

تستمد الانتخابات مشروعيتها من أنها حرة ونزيهة وتعددية كذلك. والتعددية تعني هنا أن يكون للمواطنين/ت بمختلف توجهاتهم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية الحق الكامل في الترشح إلى منصب الرئاسة وفق ما يضبطه القانون الضامن لنزاهة التنافس من جهة أولى، وأن يتمتعوا كذلك بحق التصويت لمن يشاؤون دون إكراه ما متحررين من كل عوامل الغصب الصريح أو المقنع. ومن هذا المنظور فلا معنى لمنافسة انتخابية لا يحظى فيها المترشحون/ت بحق الاتصال مع الناخبين/ت. ولا معنى أيضا لانتخابات لا يحظى فيها الناخبون/ت بفرص التعرف على كل البرامج وعلى كل المترشحين/ت. ولا مراء هنا أيضا أن الإعلام هو الضامن لحق الناخبين/ت في الحصول على الصورة الكاملة لكل الوقائع والبرامج والأصوات والأحداث والتأويلات والمقترحات...

مبادئ والتزامات تجاه أطراف التنافس الانتخابي:

يفرض مبدأ المساواة بين المترشحين، والضوابط القانونية التي تم الإشارة إليها سابقا، التقيد بالممارسات المهنية التي تكفل إعطاء فرص متساوية لهؤلاء المترشحين في

المادة الصحفية التي يتم نشرها أو بثها وهو ما سيتيح تقديم تمثيلية واقعية للتنافس الانتخابي.
لذا يجب أن يكون نشر أو بث الأخبار المتعلقة بالمترشحين أو خطاباتهم، أو المواد التفسيرية أو الاستقصائية التي تتناول مسائل تتعلق بهؤلاء المترشحين خاضعا لمعيار يضمن التوازن، عبر رزنامة نشر أو جداول بث محددة تراعي مبدأ المساواة وتظهر مدى التنوع الموجود.
تفرض مبادئ الدقة والشفافية على الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية عدم اجتزاء أي تصريحات أو مقاطع من خطابات انتخابية تحت أي مبرر، والتأكد من أن أي عمليات اختصار عند النشر أو مونتاج للمادة لدى البث، لا يؤدي إلى تغيير معنى التصريح أو المقطع أو تأويله خلافا لمقاصد المتحدّث.
المسؤولية الاجتماعية للصحفيين، والمواثيق الأخلاقية، والتشريعات تحول دون الخوض في الحياة الخاصة أو استخدام الخصوصيات الفردية أو العائلية سواء كمادة صحفية أو السماح بإعادة نشرها أو بثها في سياق تغطية الحملات أو فعاليات التنافس بين المترشحين، حيث لا يجب السماح بظهور مثل هذه المعطيات في مواد مسجلة و مباشرة أو منشورة، لما يمكن أن تسببه من إساءة للطرف المعنيّ وللجمهور وانتهاك للأخلاقيات، إلاّ أن الاستثناء يبقى الأحكام والملاحقات القضائية المعلنة إذا كانت مرتبطة بالترشح للرئاسة أو تثير شكوكا في النزاهة الشخصية، أو الحالة الصحية للمترشحين التي من شأنها أن تنعكس على ممارسة مهام الرئاسة مع التأكد من القدرة على تناول هذ المعطى مع مختلف المترشحين أو التخلي عنه.
تجسيدا للاستقلالية والحياد تجاه أطراف التنافس الانتخابي، يتوجب الامتناع عن أي ممارسة أو تعامل أو خلق وضع من

شأنه أن يُخضع الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية أو أصناف المؤسسات الإعلامية لتأثير أي من المترشحين حتى في شكل تسهيلات للعمل الصحفي.
مراقبة المسار الانتخابي تقع في جوهر مهام الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية في التغطية الصحفية للانتخابات عموما وهذه الانتخابات الرئاسية على وجه الخصوص، وذلك عبر تقييم الظروف التي يجري فيها التنافس وملاحظة مدى تطبيق القانون، ورصد التجاوزات والمخالفات والخروقات من قبل المترشحين ومن يدعمهم أو من قبل المؤسسات أو أي من الفاعلين، لكن نشر وبث هذه المعطيات يجب أن يخضع لتقييم ونقاش تحريري يأخذ بعين الاعتبار حق الرأي العام في معرفة ما يحدث حوله، وحجم هذه الاخلالات وعدم تعميمها، والمحددات القانونية في نسبة هذه الاخلالات للأشخاص المعنيين.

مبادئ والتزامات تجاه الناخبين والرأي العام:

للصحفيين دور حاسم في مساعدة الناخب على ممارسة حقه في الاختيار بشكل واع، وذلك بتمكينه بشكل مستمر من محتوى خبري وتفسيري يتسم بالدقة والتوازن، وتمكين الجمهور من سياقات تتيح له فهم أبعاد التنافس وظروفه.
كما على أصناف المؤسسات الإعلامية مراعاة أن تتضمن محتويات التغطية الصحفية محتوى تثقيفيا ملائما أي تقديم جرعة معلوماتية تمكن الناخب من فهم طبيعة الانتخابات مثل صلاحيات الرئيس وعلاقته بباقي المؤسسات وطبيعة النظام السياسي ومنزلة هذه الانتخابات ضمن سائر المواعيد الانتخابية، إضافة إلى تمكين الناخب من معرفة حقوقه.
اعتماد معايير ومحددات في مستوى غرف الأخبار للتعاطي

مع الاستطلاعات وذلك بتقييمها علميا والتأكد من ظروف إنجازها قبل نشر أو بث نتائجها.
التأكد يوم الاقتراع من عدم بث نتائج استطلاعات أو مؤشرات إحصائية تتعلق بالتنافس الانتخابي أو تصريحات من شأنها التأثير على قرار الناخب قبل غلق مكاتب الاقتراع.
إن المسؤولية تجاه الرأي العام والناخب خلال هذا الحدث الانتخابي تتطلب الانتباه إلى ما قد يترافقُ مع القضايا التي تثيرها الحملات الانتخابية والنقاشات السياسية، إما من أخبار مضللة أو خطابات كراهية أو منطق تحريض ومساس بقيم التعايش والمساواة، وذلك كتداعيات لحالة الاستقطاب السياسي الحاد والمناخ السائد، وهو ما يملي على أصناف المؤسسات الإعلامية القيام بالخطوات اللازمة لكي لا تتحول إلى منبر لمثل هذه الخطابات.

التزامات الهيئات التحريرية الصحفية تجاه المهنة الصحفية وقيمها:

تجسيدا لدور الصحافة في المجتمعات الديمقراطية، ولموقعها كساحة للتداول وللنقاش العام يتوجب الحرص على أن تشتمل التغطية بأشكالها الصحفية المختلفة على فرص للمناظرة والحوار والتأكد من أن ذلك يتم وفق مبادئ المساواة ويعطي صورة واقعية على التنوع، إما في شكل حوار بين المترشحين، أو حوار بين المترشحين والرأي العام.
تجسيدا للتوازن في ما يتم بثه من مواد تتضمن آراء ومواقف وتقييمات، يتوجبُ التخلي عن البث المباشر لعمليات الاستطلاع في الشارع لغياب أي ضمان بوجود توازن في ما سيتم بثه من آراء ومواقف على الهواء، والتحري في

أي مواد مسجلة ومدى مطابقتها لمعيار التنوع والتعدد. التعاطي مع الأخبار المتعلقة بالحملات ونقل التصريحات والخطب أو سرد معطيات وأرقام، يوجب الفصل التام الواضح بين الخبر باعتباره منتجا تحريريا ومعالجةً صحفيّة تعبر عن الصحفي ووسيلة الإعلام، وبين المحتوى الاتصالي المجرّد المعبر عن أطراف التنافس الانتخابي.

كتجسيد للالتزام بالدقة، يتوجب الانتباه بشكل خاص لما يكثر تداوله من أخبار زائفة إما بهدف التضليل أو بسبب الاجتزاء، كما يتوجب إخضاع أي وقائع متداولة على أصناف المؤسسات الإعلامية أو الشبكات الاجتماعية بشأن ظروف سير الحملات أو مجريات التصويت أو التصريحات المتواترة المنسوبة إلى المترشحين أو الأحداث التي يعتقدُ أن بثها أثناء المسار الانتخابي سيؤثر على فرص المترشحين وخيارات الناخبين، إخضاعها إلى عملية تحقق باستخدام الأدوات والمنهجيات المتعارف عليها قبل بثها أو نشرها.

كتجسيد للمسؤولية تجاه المهنة الصحفية وتجاه الرأي العام على الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية وأصناف المؤسسات الإعلامية اعتماد التصحيح أو الاستدراك كلما لوحظ وجود معطى خاطئ في تغطية أي من المحطات الانتخابية، كما على الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية وأصناف المؤسسات الإعلامية اعتماد التنويه والاعتذار عند الحاجة إذا شهد البث المباشر أي خرق للقواعد أو مساس بمبادئ المساواة إضافة إلى العمل بحق الردّ كلما كانت هناك حاجة لذلك.

من شأن الالتزام بالأخلاقيات المهنية، والتقيد بالمرسومين 115 و116، واللجوء إلى التعديل الذاتي، وإخضاع كل الخطوات والتحديات إلى نقاش تحريري و مهنيّ ضمن الفرق الصحفية أو مع الهيئات المهنية وعلى رأسها نقابة الصحفيين ومجلس الصحافة، إنضاج الممارسات المهنية

ومنح العمل الصحفي حصانة من الاخلالات وتكريس موقع الصحافة ودورها لا فقط كمؤشر على نزاهة التنافس الانتخابي وشفافية الانتخابات، بل كمعيار لمدى تكريس الديمقراطية.

الجزء الثالث : توصيـــــات

إلى الفاعلين في المسار الانتخابي:

تدعـو النقابـة الوطنيـة للصحفييـن التونسـيين كل الفاعليـن المتداخليـن فـي المسـار الانتخابـي مـن مترشـحين/ات ومؤسّسـات رسـمية إلـى احتـرام حقـوق الصحفييـن/ت فـي أداء واجباتهـم إزاء المجتمـع وإزاء الناخبيـن/ات والتـي تتمثـل أولا وقبـل كل شـيء فـي الإخبـار المهنـي والأخلاقـي والحـر والمسـتقل عـن المسـار الانتخابـي برمتـه. كمـا تذكرهـم أيضـا أن الصحافـة والإعـلام ليـس مـن مهامهمـا أداء أدوار الاتصـال والعلاقـات العامـة والترويـج.

كمـا تدعـو هـؤلاء الفاعليـن والمتداخليـن إلـى اللجوءلآليـات التعديـل الذاتـي للإبـلاغ عـن أيـة ممارسـات يمكـن أن تمثـل بالنسـبة إليهـم تجـاوزات. وتتمثـل آليـات التعديـل الذاتـي حاليـا فـي لجنـة الشـكاوى فـي مجلـس الصحافـة وفـي لجنـة أخلاقيـات المهنـة فـي نقابـة الصحفييـن التونسـيين التـي سـتعمل مع شـركائها في المهنـة علـى دعمها بكل الوسـائل الممكنـة لأداء وظائفهـا.

إلـى المؤسسـات الإعلاميـة السـمعية البصريـة علـى وجـه الخصوص:

لقـد تحصلـت هـذه المؤسسـات علـى إجـازة للبـث مـن طـرف الهيئـة العليـا المسـتقلة للاتصـال السـمعي والبصـري وهـي علـى هـذا النحـو ملتزمـة بواجبـات مخصوصـة وتتمتـع علـى اساسـها بالمـوارد العموميـة كاسـتعمال التـرددات الراديويـة للبـث التلفـزي والإذاعـي. لقـد بينـت الانتخابـات السـابقة ان الكثيـر مـن هـذه المؤسسـات تخلـت عـن أدوارهـا فـي تزويـد

المواطنين بالمعلومات عن المسار الانتخابي مكتفية في أكثر من الأحيان بالحد الأدنى. ولابد من الإشارة كذلك إلى أن هذه المؤسسات ملتزمة وفق أحكام كراسات الشروط باحترام المبادئ العامة لحرية التعبير والاتصال واستقلالية التحرير وبضمان نزاهة المعلومة، وتعددية الأفكار والآراء وتوازنها بكل موضوعية وذلك في كل البرامج، دون المساس بحرية الصحفيين/ت بالحفاظ على استقلاليتهم واستقلالية المهنة إزاء كل حزب سياسي.
كما أن المبادئ التي أشرنا إليها في منطلقات هذه الورقة التوجيهية مُضمنة أيضا في كراسات الشروط التي تنص بشكل واضح على أن يلتزم الحاصل على الإجازة باحترام المبادئ العامة لحرية التعبير والاتصال واستقلالية التحرير وبضمان نزاهة المعلومة، وتعددية الأفكار والآراء وتوازنها كل موضوعية وذلك في كل البرامج، دون المساس بحرية لصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية، والحفاظ على استقلاليته واستقلالية الخدمة موضوع الإجازة إزاء كل حزب سياسي.

إلى المؤسسات الصحفية والإعلامية بشكل عام:

لقد ورد في القسم الأول الخاص بتنظيم الحملة الانتخابية من الباب الرابع المتعلق الفترة الانتخابية وفترة الاستفتاء وتخصيصا في الفصل 52 من القانون الأساسي عدد 16 لسنة 2014 مؤرخ في 26 ماي 2014 يتعلق بالانتخابات والاستفتاء أن الحملة تخضع إلى عدد من المبادئ الأساسية المتمثلة في حياد أصناف المؤسسات الإعلامية الوطنية والمساواة وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشّحين واحترام الحرمة الجسدية للمترشّحين والناخبين وأعراضهم وكرامتهم وعدم المساس بحرمة الحياة الخاصة والمعطيات

الشخصية للمترشحين وعدم الدعوة إلى الكراهية والعنف والتعصّب والتمييز. وتجد كل المبادئ المذكورة أثرا لها في المواثيق الأخلاقية التي تلزم الصحفيين/ت باحترام الكرامة البشرية ونبذ العنصرية وخطابات الكراهية والتحريض على العنف والثلب والشتم.

إلى الهيئات التحريرية الصحفية:

الالتزام بالإطار القانوني الذي ينظم العمل الصحفي والاعلامي وخاصة المرسومين 115 و 116 والقانون الانتخابي واللذان يتضمنان ما يكفي من الاحكام التي من شانها ان تؤمن استقلالية الصحافيين والصحافيات او العمل الصحفي.

الالتزام الدقيق والكلي بالمعايير الأخلاقية والمهنية كما وردت في النصوص المرجعية للمهنة اي ميثاق الاتحاد الدولي للصحافيين وميثاق شرف المهنة للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وكذلك مدونه سلوك المهنة الصادرة عن مجلس الصحافة وكذلك كل المواثيق الصادرة عن المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة.

الالتزام بالحياد ازاء كل الفاعلين في المسار الانتخابي وخاصة المترشحين/ت والذي يتأسّس أولا على المساواة بين كل المترشحين/ت الذين تعاملهم الصحافة بالمعايير ذاتها دون تمييز ولا تفضل بينهم تحت أي مسمى لأنها أولا وقبل كل شيء في خدمة الجمهور وحقه في ان يطلع بشكل كامل على المرشحين وعلى مساراتهم وعلى برامجهم. كما أن مبدأ الحياد يقوم أيضا على الاستقلالية الكاملة عن المترشحين والتي في غيابها يصبح الصحفيين/ت مكلفين بالاتصال في حملاتهم. وفي المقابل فإن الالتزام بالحياد لا يجب أن يستخدم كمطية لمنع الصحفيين من تحليل أداء

المؤسسات المتداخلة في المسار الانتخابي ومن التعليق الصحفي على أطوار المسار الانتخابي ومن إبداء آرائهم في إطار أشكال صحفية بعينها في مقالات الرأي مثلا أو في أي فضاء آخر من فضاءات الرأي العام.

توصي النقابة الهيئات التحريرية الصحفية بتقديم خدمة صحفية وإعلامية ذات جودة تحترم الأخلاقيات المهنية وتقوم على التنويع في الأشكال الصحفية على غرار الريبورتاجات والتحقيقات والتحليل والتفسير والتحري. إن الجودة الصحفية لتغطية الانتخابات تمثل عاملا اساسيا في تحفيز اهتمامات المواطنين/ات بالانتخابات ويمكن أن تساهم في التقليل من عزوفهم عن التصويت وتخلق فيهم الدافع الضروري للذهاب الى الاقتراع باعتبار انه السلوك الاهم الذي يعبر عن المشاركة السياسية. وفي هذا الإطار فإنه من المهم أن تتجاوز التغطية الصحفية تبليغ الرأي العام بما يصدر عن المترشحين والمؤسسات من معطيات التي ينشرونها في بلاغاتهم. كما أنها تذكر بأن لا شيء يمنع الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية من تنظيم الحوارات حول الانتخابات بالأشكال التحريرية التي يرونها مناسبة.

- تنبه النقابة الصحفيين/ت والهيئات التحريرية الصحفية إلى ضرورة التصدي لكل عمليات التدخل الداخلي والخارجي في العمل الصحفي وعلى ضرورة حماية غرف الأخبار من كل أنواع التلاعب باستقلاليتها. كما توصي النقابة كل الهيئات التحريرية الصحفية بضرورة إعلام النقابة بالسرعة القصوى بكل محاولات التأثير التي يمكن أن يتعرضوا اليها وبكل عمليات التهديد مهما كان نوعها ومصدرها.

المدرسة الابتدائية
مدرسة أخلاق
حب الوطن من الايمان
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt